

المالية في الدولة الساسانية (224-651م) ودورها في الأزمات الداخلية

م.م. علي عبدالحسين صبر¹ أ.م.د. حسين احمد سلمان² أ.د. نهاد حميد العيبي³

Husseinabaw55@gmail.com² ali_a.alhussein@uomustansiriyah.edu.iq¹
dr.nihad.hameed@uomustansiriyah.edu.iq³

الجامعة المستنصرية ، كلية التربية ، قسم التاريخ

ملخص البحث:

لأن المال يعد أحد مقومات قيام الدول وازدهارها فقد عنى الساسانيون بتنظيم الشؤون المالية لدولتهم على أحسن وجه، وقد تولت هذه المهمة دوائر ومؤسسات متخصصة ، ولإعطاء صورة واضحة عن تلك المؤسسات وطبيعة عملها وملاكاتها الإدارية ، فقد أختص البحث بدراسة موارد الدولة المالية، والدوائر التي تولت ضبطها، إذ تم إحصاء عدد من الدواوين التي عنيت بشؤون الأموال المنقولة وغير المنقولة، ثم دراسة النظام النقدي الساساني بالتطرق إلى أنواع النقود وأوزانها ، وأثر التطورات السياسية والدينية على النظام النقدي، ودور الضرب، والجهاز الإداري للمؤسسات المالية، والبحث في واردات الدولة التي توزعت بين الضرائب بأنواعها ، والغرامات الحربية ، والمعادن، وغنائم الحرب، والهدايا المقدمة للملوك ، والتجارة والرسوم الكمركية ، ثم دراسة أوجه الإنفاق الحكومي، ولاسيما رواتب موظفي الدولة والمشاريع والخدمات العامة، والإنفاق العسكري ونفقات البلاط الملكي، والهدايا والمنح التي كان الملوك الساسانيون يقدمونها إلى الخاصة والعامة.

الكلمات المفتاحية : دواوين ، نظام نقدي ، واردات ، نفقات

"Finance in the Sasanian State (224–651 AD) and Its Role in Internal Crises"

Asst. Lect. Ali Abdul Hussein Sabr Asst. Prof. Hussein Ahmed Salman (Ph.D.)
Prof. Nihad Hamid Al-Aybi (Ph.D.)

"Al-Mustansiriya University, College of Education, Department of History"

Abstract

Because money is one of the components of the establishment and prosperity of states, the Sassanians were interested in organizing the financial affairs of their state in the best way, and this task was undertaken by specialized departments and institutions, and to give a clear picture of these institutions, the nature of their work and their administrative staff, the research specialized in studying the state's financial resources, and the departments that were responsible for controlling them. A number of offices were enumerated that were concerned with the affairs of movable and immovable funds, then the Sassanian monetary system was studied by addressing the types and weights of money, the impact of political and religious developments on the monetary system, the role of multiplication, the administrative apparatus of financial institutions, and research into the state's revenues that were distributed among taxes. Of all kinds, war fines, minerals, spoils of war, gifts presented to kings, trade and customs duties, then studying aspects of government spending, especially the salaries of state employees, public projects and services, military spending and royal court expenses, and the gifts and grants that the Sassanid kings provided to the private and public.

Keywords: diwans, monetary system, revenues, expenditures

تتلخص مشكلة البحث:

- 1- تحديد المؤسسات المالية وبيان أهميتها ودورها في الأزمات الداخلية
- 2- بيان واردات الدولة الساسانية ووجوه الانفاق

الهدف من البحث:

الأشارة الى المؤسسات المالية في الدولة الساسانية كمقومات بقاء واستمرار الدولة وكذلك دورها في الازمات التي عصفت بالدولة الساسانية .

فرضية البحث:

انه لا توجد دولة لها واردات مالية متنوعة وضخمة يقابلها وجوه انفاق متنوع من دون وجود أحداث ساهمت في التأثير عليها وفي أزماتها .

المقدمة

لقد شهدت بلاد فارس أوائل القرن الثالث الميلادي بداية عهد جديد من تاريخها القديم تمثل بظهور الدولة الساسانية لقد انمازت الحضارات الشرقية بالأصالة والنضج والإبداع والقدم ، وتراكم الكثير من التجارب ، وإن الاقتصار على دراسة الجوانب السياسية والصراع العسكري من دون الإطلاع على المؤسسات الإدارية الضابطة والمنظمة لحركة الشعوب وأساليب الإدارة والقيادة فيها لا يقدم فهماً واضحاً ومتكاملاً لطبيعة الكيانات السياسية والدول التي شهدتها الشرق الأدنى القديم ، ومنها الدولة الساسانية التي استمرت في حكم بلاد إيران لأكثر من أربعة قرون ، ودخل ضمن سيطرتها العديد من بلدان المنطقة ، ويعد عهدها من أزهى عهود التاريخ الفارسي القديم لأنها استوعبت حضارات وثقافات ونظم وتقاليد من سبقها من حضارات شرقية ، لاسيما الحضارات اليرافيدنية ، فتفاعلت معها وأخذت من منجزاتها ، ثم أن تجربة الدولة الساسانية وتنظيماتها الإدارية قد أثرت في الحضارة الإسلامية ، لاسيما في العصر العباسي ، وهو ما يدل دلالة واضحة على ارتكاز هذه الدولة على مؤسسات إدارية ونظم متقدمة ، قياساً بنظم تلك المرحلة ، الامر الذي مكنتها من إدارة دفة السياسة والحكم ، وإقامة اقتصاد مزدهر أبرز ما يميزه ترف البلاط الساساني ، وإدامة زخم الحروب المتوالية التي أسهبت المصادر والدراسات الأكاديمية في ذكر تفاصيلها لقد جعل الملوك الساسانيون التدبير المالي دعامة رئيسة لفلسفتهم في إدارة الدولة ، وقد سعوا إلى جمع الأموال من أوجه عديدة أما نفقات الدولة فقد توزعت على عدة أوجه.

تمهيد

لقد أكدت النصوص الكثيرة التي وردت عن الملوك الساسانيين فلسفتهم في إدارة الدولة ، والتي جعلوا الفكر المالي ركناً رئيساً فيها ، وقد جاءت أحاديثهم عن جمع الأموال واستمرار تدفقها على خزينة الدولة صريحة ومباشرة ، ومن الواضح جداً ان الصراع العسكري الذي طغى على العلاقة بين دول المنطقة انذاك كان الدافع الأول لهذه الرؤية .

ف نجد ان الملك اردشير الأول يؤكد بان المال ضروري للحكم والسلطة (اسماعيل، ت429هـ، صفحة 482) ، أما الملك سابور الأول فكان يرى بأن الأموال فيها عز الملوك والمملكة ، فيوصي ابنه هرمز الاول (272-273م) ، " واجمعوا الأموال من وجوهها فإنها حلية الملوك" (مجهول، د.م، 1375هـ، صفحة 205) ، وهذا ما قصده كسرى الأول بقوله "ما أعظم الكنوز قدراً ، وانفعها عند الاحتياج" (الحسين، 1966م، صفحة 276) ، وقد أشار كسرى الثاني الى هذا الرأي في وصيته لإبنه قباذ الثاني (627-628م) بقوله "واعلم إن المال كهف الملك وعون على العدو ، وركن شديد ، ومقمة للمناوئين" (مجهول، د.م، 1375هـ، صفحة 435) ، ولأجل أن يؤكد له ارتباط بقاء الدولة بالمال ذكر له رواية تساعدنا في إيضاح هذا الموضوع فقال له أن ملكاً من ملوك الهند كتب إلى جدي كسرى انوشروان، إن مملكتك شبيهة ببستان يحيط بها سور منيع فيه أبواب ، فإذا انهدم ذلك السور لم يؤمن أن ترعى فيه الحمير والبقر ، وكان يقصد بالسور الجنود وبأبوابه الأموال (داود، 1960م، صفحة 160) . إن هذه النصوص والأحاديث الملكية وكثير غيرها قد جعلها ملوك آل ساسان منهاج عملهم .

كانت الواردات للدولة الساسانية عن طريق:

1- ضريبة الخراج :-

كان دخل الدولة الأساس يعتمد على ضريبة الأرض المسماة بضريبة الخراج، ويشرف على هذه الوظيفة شخصية اقتصادية مرموقة، له معرفة وخبرة فائقة بالزراعة، لان عماد الدولة واقتصادها ورواتب موظفيها وقدرتها وقوتها العسكرية تعتمد بالدرجة الأولى على ضريبة الخراج (فتحي، 2013م، صفحة 115)، وكان يتم جبايته خلال العصر الساساني ثلاث مرات بالسنة الواحدة والذي أشار بعض المؤرخين الى ذلك بقولهم: "وأمر ان يجبي الخراج في ثلاثة أنجم، كل نجم أربعة أشهر" (داود، 1960م، صفحة 71)، وقد تراوحت قيمتها إلى الثلث والربع (العلان، 2009م، صفحة 12)، وقد اشار الفردوسي على ذلك برواية أثناء حديثه عن الملك سابور الأول جاء فيها: ثم اعتصب سابور بتاج السلطنة وأجتمع عليه عظماء المملكة فوعد الناس خيراً، والتزم لهم أن يتقبل اباه في الإحسان إلى الرعية والتزلف عليهم بجناح العاطفة والرأفة، ولا يتواخي فيهم إلا مايتضمن مصالحهم ولا يأخذ من الدهاقين أكثر من الثلث، ولا يغلط على متظلم باب العدل" (طه، 1954م، صفحة 57) ، واستمرت حتى اعتلى العرش الملك قباذ الأول (488-531م) الذي أراد التخفيف عن كاهل الرعية بإنقاصها إلى العشر (رياض، 2011م، صفحة 130) ، ويذكر الفردوسي قوله: " وكان الملوك من قبله يأخذون من المزارع الثلث والربع، فلما ملك قباذ اقتصر على العشر، وكان في عزمه أن ينقص منه أيضاً رفقاً بالرعية وتخفيفاً عليهم وترفيفاً لهم فاخرتمته المنية دون ذلك" (طه، 1954م، صفحة 123)، وأن الملك كسرى أنو شروان بعد اعتلائه العرش أمر بمسح الأراضي كلها وحدد مايدفع عليها من المال، ثم اعتمد رجلاً ثقة عرفوا بالنزاهة والاستقامة لتنظيم الضريبة، فحدد نظام الضرائب التي تفرض على الأراضي المزروعة، وذلك لغرض تشجيع التطور الاقتصادي والقضاء على كل من يحاول التلاعب بهذه الضريبة (بروكلمان، 1968م، صفحة 392).

وكانت الضريبة الخراجية تشكل المورد الرئيس لدخل الدولة ونظامها المالي (كرستسن، 1957م، صفحة 111)، ويظهر هذا واضحاً في العديد من النصوص الملكية التي أشارت إلى الاعتماد على واردات الخراج في تغطية نفقات الدولة ، فكان سابور الاول قد أوصى ولده هرمرز الاول "واعلم إن قوام أمرك الخراج ، وانفاقه بعمارة البلاد" (عبدوس، 1938م، صفحة 5)، ويبدو أن واردات الخراج كانت الممول الأول للمكانة الحربية في عهد كسرى انوشروان ، ولهذا كان يقول : "ورأيت المقاتلة وأهل الخراج كالعنين المبصرين ، واليدين المتساعدتين ، والرجلين، على أيهما دخل الضرر تعدى إلى الأخرى" (الشيباني، 2004م، صفحة 457)، ويقول في موضع آخر "لما نظرت في ذلك وجدت المقاتلة أجراً لأهل العمارة ، ووجدت أهل العمارة أجراً للمقاتلة" (مسكويه، 2002، صفحة 138)، ومن اقوال كسرى انوشروان في العلاقة الجدلية بين الجند وأهل الخراج قوله "الجيش والرعية كلاهما عمالنا وتحت امرتنا ، بل الرعية هي التي تعطي والجيش هو الذي يأخذ" (حسين، 1407هـ، صفحة 66)، أن الملوك الساسانيين حاولوا تجنب الازمات المالية وذلك من خلال تعاضم ضريبة الخراج الذي يعد الرافد الأول لخزينة الدولة ، ولهذا مكاتبات الملك اردشير بن بابك إلى الفلاحين كانت تفتح بجملة "إلى ذوي الحرث الذين هم عمرة البلاد" (اردشير، د.ت، صفحة 87)، اما كسرى انوشروان(531-579م) فبعد أن أتم تنظيم ضريبة الخراج ، أظهر عناية بمتابعة جبايتها ، وقد حذر الدهاقين ومأموري الضرائب من زيادة المبالغ المقررة ، وأمر بكل ارض لم تستصلح ، بسبب موت صاحبها ولم يكن لها وارث أن لا تترك بوراً ، بل ينفق عليها من خزينة الدولة ، كما نبه الملك هرمرز الرابع (579-590م) قواته العسكرية والجيش الخارجة للقتال بعدم الاضرار بالاراضي التي تمر بها تلك الجيوش (مجهول، د.م، 1375هـ، صفحة 349)، ان هذه الاعمال وغيرها تشير الى ادراك الملوك الساسانيين بأن زراعة الارض وعمارته سيضمن لهم استمرار تدفق الاموال على الخزينة الملكية وتجنب الازمات الاقتصادية.

وتشير الارقام الكبيرة التي وردت في بعض المصادر الى حجم واردات الدولة من ضريبة الخراج ، فعندما أمر بهرام الخامس بإحصاء الاموال الموجودة في خزائنه وجد انها تغطي الانفاق الحكومي لمدة أكثر من عشرين سنة ، ولهذا أمر بإيقاف جباية الخراج عن الفلاحين، واسقط عنهم الخراج المتأخر ، واذا ما أخذ خراج عهد الملك قباذ الاول (488-531م) كنموذج لقياس واردات الدولة الساسانية من هذه الضريبة فيبين إنها بلغت في مئة وخمسون مليون درهم وكانت تجبي بطريقة المقاسمة، ويبدو أن اصلاحات كسرى انوشروان التي أجراها على النظام الضريبي قد أتت أكلها ، فقد ارتفعت واردات الخراج لتصل الى مائتين وسبعة وثمانين مليون درهم (الفراء، 1406هـ، صفحة 204).

أن سياسة الدولة وظروفها في الازمات الاقتصادية والحرب الاهلية التي جرت بين كسرى الثاني (590-628م) والقائد بهرام جوبين قد أثرت على واردات الاراضي الخراجي، فانخفضت عما كانت عليه في عهد كسرى انوشروان لتبلغ مائتين واربعون مليون درهم (ماك، 1984م ، صفحة 222). وان كسرى الثاني كان أكثر الملوك تشدداً وصرامة في جباية الخراج الزراعي، وهذا كان أحد الذرائع التي احتج بها عظماء الدولة وشرافها بعد عزله عن الحكم بقولهم (ومنها ما جمعت من الأموال، وكثرت في خزائنك من جبايتك الخراج بأعنف العنف) (داود، 1960م، صفحة 158) .

وكان للأسرة الساسانية اقطاعات كبيرة تدار من قبل موظفين ومحاسبين رسميين، وغالبية الأراضي التي يعمل بها الفلاحون يزرعون ما يطلبه منهم الملاكون ويحصلون مقابل ذلك على اجرهم عيناً (علي، 1982م، الصفحات 10-17)، ووجدنا ظاهرة اقتصادية في العصر الساساني تسمى بـ(التلجنة) ، فالالغاء هو اضطرار من لم يعد من الرعية قادراً على حماية ممتلكاته على نقلها بأسم بعض ذوي القوة والنفوذ احتماً بهم وفراراً من ثقل بعض الضرائب، ويبدو لنا ان الغاية الرئيسية من وراء الالغاء هو التخلص من ضغط الجباة والضرائب التي كانت تفرض على أراضيهم، وبالمحصلة فان هذه الظاهرة أدت الى عدم تمكن الجباة من دخول هذه الأراضي وتحصيل الضرائب المفروضة عليها وهذا الأمر ادى الى انخفاض موارد بيت المال. فضلاً عن ذلك من آثاره السلبية أيضاً انه مع مرور الوقت سوف يصبح الحامي هو مالك الأرض الحقيقي بينما مالکها الأصلي يصبح مزارع في أرضه التي منحها للحامي، وهذا ما أشار اليه بعض المؤرخين في مصنفاتهم حول ذلك ومنهم (البلاذري، ابن قدامة، الاصطخري، ابن حوقل) (محمد، 1975م، صفحة 203).

أن للخراج أهمية كبيرة لدى الملوك الساسانيين، إذ أن الدولة الساسانية أولت الخراج أهمية كبيرة لأنه يسهم بشكل كبير في زيادة إيرادات الدولة المالية وبلاد فارس انمازت بخصوصية أراضيها الزراعية ووفرة الناتج الزراعي، فضلاً عن كبر مساحة أراضي تلك البلاد، كل تلك الأمور انعكست إيجاباً على زيادة إيرادات الدولة الساسانية، الأمر الذي دعا الملوك الساسانيون إلى توجيه اهتمامهم لهذا القطاع الحيوي ذات الإيرادات الوفيرة التي كانت تغطي جزءاً كبيراً من نفقات الدولة، ولكن في الوقت نفسه كان نقصان الخراج أو التضيق على الفلاحين عاملاً لحدوث الأزمات الداخلية.

2- ضريبة الجزية :-

لقد فرض الملوك الساسانيون الجزية على الاشخاص من سكان المدن مقابل إعفائهم من الخدمة العسكرية (فيزهوفر، 2009م، صفحة 227) ، وهو ما يؤكد قول كسرى انوشروان "والزموا الناس الجزية ..."، ولقد كانت هذه الضريبة سنوية على الذين تتراوح أعمارهم بين العشرين والخمسين سنة (داود، 1960م، صفحة 763) واستخدم في فرض الجزية النظام الطبقي وقسم الاهالي الى اربع فئات ، فمنهم من يدفع اثنتي عشر درهماً ، ومنهم من يدفع ثمانية دراهم ، وآخرين ستة دراهم ، والفئة الرابعة تدفع أربعة دراهم (مسكويه، 2002، صفحة 138) وقد فرضت الجزية على معتقي الديانات غير الديانة الزرادشتية ولاسيما اليهود والنصارى (مجهول، د.م. 1375هـ، صفحة 330) مقابل حمايتهم وإعفائهم من الخدمة العسكرية وقد تعرض النصارى الى الاضطهاد في عهد الملك نرسي (293-302م) وأجبرهم على دفع جزية كبيرة كانت ضعف ما يدفعه الساسانيون ، وفي مدة الملك سابور الثاني (309-379م) تعرض النصارى الى اضطهاد دام اربعين سنة (339-379م) لذلك سمي الاضطهاد الاربعيني ، وقد بدأ سابور بزيادة الجزية المفروضة عليهم ونتيجة لرفضهم الدفع فقد قام بملاحقتهم وقتل كل من وقع بين يديه، وقد بين الملك سابور الثاني هذا بقوله (ليس لنا غير متاعب الحرب وهم ليس لهم غير الراحة واللذات ، إنهم يسكنون بلادنا ويشاركون قيصرنا عدونا المشاعر) ، اما الملك كسرى ابرويز (590-618م) فقد ضاعف الجزية على النصارى، لاسيما بعد وفاة الامبراطور البيزنطي موريق سنة 602م . وقد انبسط مهمة جباية الضرائب من النصارى الى أحد القساوسة ، الذي كان يتولى جمعها وتسديدها الى خزينة الدولة ، واستخدم الاسلوب نفسه في جباية الجزية من اليهود (دياكونوف، 1385هـ، صفحة 320).

3: التجارة

شكلت الضرائب والرسوم الكمركية المفروضة على السلع والبضائع التجارية الصادرة والواردة عبر الأراضي الساسانية رافداً مهماً من روافد الخزينة الملكية ، توجه الساسانيون إلى العمل التجاري ، لسعة الرقعة الجغرافية لدولتهم اولتي كانت تمر عبرها التجارة العالمية سواء البرية منها أو البحرية، والديانة الزرادشتية شجعت العمل في الزراعة ولم تشجع العمل بالتجارة لأنها باعتقادهم تؤدي إلى

الغش والكذب (ميخائيلو، 1385هـ، صفحة 307)، وكان الساسانيون قد احكموا سيطرتهم على التجارة البحرية في الخليج العربي والمحيط الهندي منذ عهد الملك اردشير الأول (224-241م) وبدؤوا بإقامة عدد من الموانئ التجارية، وأهمها ميناء سيراف، وهرمز، وقد كانت هذه الموانئ مراكز تجارية مهمة لتجهيز المدن الإيرانية بالبضائع (حسين خ.، 628هـ، صفحة 102) إن سيطرة الساسانيين على الطرق البحرية، وكذلك بُعد تلك الطرق عن الدولة البيزنطية، كان يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع، وبالنتيجة كان من بين أسباب الصراع العسكري الدائم بين الدولتين للسيطرة على طريق التجارة البري (طريق الحرير) ولهذا نجد أن معظم معاهدات الصلح التي أبرمت بين الطرفين تضمنت في بعض بنودها تنظيم حركة التبادل التجاري وتأمين طرق المواصلات، مما اتسبب بحدوث أزمات اقتصادية (الحسين ز.، 1378هـ، صفحة 200).

لقد كان الحرير أهم أصناف التجارة عند الساسانيين، الذين احتكروا استيراده وتصديره، وقد ساعدهم في هذا مرور طرق تجارته في أراضيهم، ان احتياج البيزنطيين للحرير الصيني وصل إلى حد يثير الدهشة فقد شاع استخدام الحرير في القرن الرابع حتى بين الطبقات الفقيرة، أما أهمية هذه المادة لرجال الدين فكانت مضرب الامثال فاستغل الفرس احتكار هذه المادة أحسن استغلال، ورفع اسعاره وأخذوا من تجارته وسيلة لتحقيق أغراض أخرى، وكانوا ويفرضون رسوماً عالية لمروره إلى الغرب، وهذا مكنهم من بيع منتجاتهم الحريرية بالأسعار التي يحددونها لكثرة الطلب عليها، ويبدو أن هذا قد أرقق البيزنطيين مما دفعهم إلى البحث عن أسرار إنتاج الحرير، وقد تمكنوا من ذلك في عهد الإمبراطور جستنيان سنة 552م، فأثر على التجارة العالمية، واستطاع البيزنطيون من إنتاج الحرير في بلادهم بعد أن تمكنوا من زراعة شجرة التوت التي تعيش عليها دودة الحرير (كرستنسن، 1957م، صفحة 106).

وفي الحملة الثانية للملك كسرى انوشروان كانت صوب مدينة لازيكا، لأن سكان لازيكا حيث ارسلوا سنة 540م إلى الملك كسرى انوشروان يعرضون عليه مساعدتهم وانقاذهم مما هم فيه من الضرائب التي فرضتها عليهم الدولة البيزنطية، فمتنعوا عن دفع الضرائب، وقد بينوا له المكاسب التي يجنيها من مساعدته لهم بقولهم "سوف يتم اضافة دولة تاريخية إلى متصرفاتك، ومن ثم ستحصل على دعم وقوة اضافية، وانك ستحصل على طريق من دولتنا يوصلك إلى بحر الرومانيين (البحر الأسود)، وبعد ان تقوم بتهيئة قوة بحرية كافية في هذا البحر سوف تتمكن من دون أي مصاعب من ان تضع قدمك داخل قصور السلطة البيزنطية" (بروكوبيوس، 1959م، صفحة فقرة 15)، وكان من الطبيعي ان لا يفوت كسرى انوشروان الفرصة التي وتمكنه من ان يمد حدود بلاده إلى شواطئ البحر الأسود ويسيطر على التجارة فيه، لاسيما ان أهله لازيكا تعهدوا بانهم مرشدون لجيشه (بروكوبيوس، 1959م، صفحة فقرة 15).

إن الزراعة والتجارة سببت أزمات داخلية في الدولة الساسانية لأن الزراعة إذا فشلت أو تعرضت للتلف، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص في المحاصيل الغذائية وبالتالي إلى أزمات غذائية، أما التجارة، فقد كانت تعتمد على الطرق البرية والبحرية التي تمر عبر الدول المجاورة للدولة الساسانية وإذا تعطلت بسبب الحروب، يمكن أن يؤدي ذلك إلى نقص في السلع الأساسية وارتفاع الأسعار، مما يسبب أزمات اقتصادية.

4 : الصناعة :-

شكلت الصناعة المرتكز الاقتصادي الثاني في إيران لما لها من أهمية كبيرة في الحياة في ذلك العصر وكانت هناك الكثير من الصناعات والتي كانت سائدة في زمن الدولة الساسانية ومنها صناعة المنسوجات في العصر الساساني أهمية كبيرة وذلك لمعرفة ما توصلت إليه البلاد من الرقي في مضمار الصناعة التي تعد ركناً مهماً من أركان الاقتصاد لتجنب الأزمات، لذا تعد صناعة المنسوجات من أهم الصناعات اليدوية وأقدمها، ولم تكن هذه الصناعة مقصورة على مدينة واحدة وإنما توزعت على الكثير من المدن والقرى الساسانية، وتعد الحياكة أقدم أساليب الصناعات اليدوية لعلاقة هذه الحرفة بصناعة المنسوجات التي لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها لعوامل مناخية واجتماعية وغيرها (محمد ا.، 2000م، الصفحات 64-65) واشتهرت بلاد إيران منذ القدم بصناعة السجاد اليدوي الفاخر في العالم، والمطرز بخيوط من الذهب والفضة، وكان السجاد الثمين يفرش في بلاط الملوك فيذكر أن أشهر أنواع السجاد هي سجادة كسرى ابرويز التي كانت من الحرير الموشي بالذهب، وكان طولها سبع وخمسون ذراعاً في عرض مثله، منسوج بالذهب والجواهر، وقد صورت فيه صور البروج والكواكب مع صور من ملك الأرض إلى عهد كسرى ابرويز جميعاً وكانوا يسمونه البساط الكبير (حسين خ.، 628هـ، الصفحات 240-241) كما كان من هذا النوع نفسه، بل ربما أعظم منه البساط الذي كان يفرش به الإيوان في أحد القصور الملكية بالمداين والمسّمى (بهاء خسرو) وبحسب رواية أخرى (بساط الشتاء) أو كما يسميه العرب (القطف) (اسماعيل، 429هـ، صفحة 240).

وقامت في الدولة الساسانية صناعة الأخشاب بسبب كثرة الغابات والأشجار في الدولة الساسانية الأمر الذي شكّل عاملاً دافعاً لهذه الصناعة، وأن من أروع ماصنع بالنجارة وهو ماعدٌ من فئاس كسرى وهو التخت الذي كان مرصعاً بالذهب وهو سرير من العاج والصاج وصفائحه من الذهب والفضة وعليه طاق من الذهب واللازورد فيه صور الفلك والكواكب والبروج والأقاليم السبعة وصور الملوك وهيئاتهم وفيه مايدل معرفة ساعات الليل والنهار (مسكويه، 2002، صفحة 125).

وعرف الساسانيون بإنتاج الكثير من المعادن البارزة والمطلوبة مثل القصدير والرصاص والحديد والنحاس، وقد ذكر احد الرحالة الصينيون بقوله: " تنتج البلاد الذهب والفضة والنحاس والبلور الصخري والجواهر النادرة، والمواد الثمينة المختلفة "، وقد شكلت هذه المعادن مورداً مالياً مهماً لخزينة الدولة، إذ سعت إلى استخراجها واستثمارها في الصناعة، وتصدير الفائض منها (بارت، 1959م، صفحة 169)، فقد كانت مناجم الحديد والكبريت موجودة في انحاء الدولة الساسانية، وفي مدينة بلخ تستخرج خامات الفضة (احمد، 2006م، صفحة 93)، ويذكر ان في عهد الملك بهرام الخامس أمر الإمبراطور البيزنطي (ثيودسيوس) (408-450م) بإعادة الصاغة وعمال مناجم الذهب الذين كانوا يعملون في الجزء الساساني من أرمينيا، بسبب الاضطهاد الذي تعرض له المسيحيون، وأن الملك الساساني قباذ (484-531م) قام بالسماح للعمال الأجانب من الدول المجاورة، وخاصة البيزنطيين سمح لهم بالعمل في مناجم الذهب والفضة وخام الحديد (الحسين ز.، تاريخ مردم إيران أز إسلام كشمكش باقدرتها، 1381هـ، صفحة 459)، مما تسبب بحدوث ازيمات داخلية بسبب مزاحمتهم لليد العاملة الساسانية.

لقد كانت الصناعة تعتمد على توفر المواد الخام والعمالة، وإذا حدث نقص في المواد الخام أو العمالة، يؤدي ذلك إلى توقف الإنتاج الصناعي وارتفاع البطالة، مما يسبب ازيمات داخلية اجتماعية واقتصادية.

الانفاق

لقد كان الانفاق الحكومي مقسماً إلى عدة امور هي:

أولاً : النفقات العامة:

اهتم ملوك الدولة الساسانية بالنفقات العامة وقد بين الملك اردشير الأول أوجه الإنفاق الحكومي، وصرف الأموال بقوله " ما يجتمع في خزاننا من أموالكم بمنزلة ما يجتمع في المعدة من المأكول والمشرب، إذا أفضينا إلى المعدة أفضت قوته إلى كل عضو من الجسد بقسطه، وكذلك عملنا في تفريق ما يجتمع في بيوت أموالنا من الخراج، وإنا لن نغفل عهدكم والعناية بكم وأمورك، والمثابرة على ما فيه مصالحكم، وإخراج روعتكم وتسبب المنافع إليكم، ودفع المضار عنكم والمبالغة في جهاد عدوكم " (مجهول، د.م، 1375هـ، الصفحات 193-194)، ويبدو أنه أراد من هذا التشبيه إقناع الناس بشرعية جباية الأموال لأنها تتفق في مصالحهم. كما أشار الملك بهرام الخامس إلى مثل ما ذهب إليه اردشير الأول بقوله " المال أن وجد فسبيله إلى الصرف وتحسين أمور الرعية لا إلى الخزن" (محمد ا.، 1970، صفحة 150)، وعلى الرغم من هذا فان حقيقة الأمر هو إن دخل الدولة وأموالها كانت تجري بيد الملوك وليس للشعب إرائهم أي رقابة على هذه الأموال، فإذا شأوا أنفقوها على ملاذهم ولهوهم وإن شأوا أنفقوها على مصالح الرعية، وعلى هذا فقد اشرنا أبرز وجوه الإنفاق الحكومي في العصر الساساني وهي على النحو الآتي :-

1 : رواتب موظفي الدولة: -

قامت الإدارات المدنية والعسكرية على عدد كبير من الموظفين الإداريين والماليين فضلاً عن الأعداد الكبيرة من الجند بمراتبهم كافة، وقد خصصت لهم رواتب (مشاهرات) مقابل أدائهم أعمال في مؤسساتهم (محمد ا.، 1970، صفحة 132)، وقد ورد عن بعض الملوك الساسانيين عدد من النصوص أكدت حرصهم على إجراء الرواتب للجهاز الإداري، فقد كتب الملك سابور الأول إلى عماله: " إذا استكتبت رجلاً فأسن رزقه، وشد بالأعوان عضده، وأطلق بالتدبير يده، ففي اسناء رزقه حسم طعمه" (الحسين ا.، مروج الذهب ومعادن الجوهر، ط1، 1966م، صفحة 259).

لقد كانت خزينة الدولة مسؤولة عن تأمين دفع الرواتب (طه، 1954م، صفحة 163)، على وفق ما مؤشر في الديوان (داود، 1960م، صفحة 123)، فيذكر إن اردشير الأول بما عرف عنه من حسن التدبير، قد نظم الجيش ورتب الديوان وجعل لكل جندي راتباً وبهذا فان ديوان الجيش هو المسؤول عن توزيع رواتب الجند وفقاً لمراتبهم وصنوفهم وعلى الرغم من أن المصادر لم تذكر مقدار رواتب الجند، إلا أنه يستنتج من بعض الروايات أنها كانت في عهد الملك كسرى انوشروان تتراوح ما بين ألف إلى أربعة آلاف درهم

يذكر ان (راست روشن) وزير الملك بهرام الخامس قد استغل انشغال الملك باللهو فانفرد بإدارة الدولة ، وافسد فيها وأكثر من سرقة الاموال، وكان قد أوقف رواتب بعض الجند ، فجاءه أحدهم وطلب ان يصرف راتبه فقال له الوزير ، لا حاجة لنا بالجند ولهذا لا تستحق الراتب ، فقال له الجندي إن يكن لديك مرسوم ملكي بحذف إسمي من الديوان فأرنيته ، والا فادفع ما قدر لي الملك من راتب ويبدو أن إثبات اسم الموظف في الديوان أو حذفه كان يتم بمنشور، أو مرسوم يصدر عن الملك وهذا المرسوم يعد شرطاً لصرف الراتب، وكان صاحب ديوان الجيش يأمر بعرض الجيش أمامه بكامل عدتهم فيجيز على اسم كل من حضر العرض ويأمر بصرف راتبه، وإذا ما لاحظ صاحب الديوان نقصاً في ملابس الجندي أو عدته أحرز راتبه إلى أن يكمل ذلك النقص (داود، 1960م، الصفحات 123-124)، وقد ميّز كسرى انوشروان في العطاء بين المقاتل الفارسي والمقاتل من القوميات الأخرى ، وقد أمر بان يستمر الديوان بدفع رواتب من قتل في المعارك إلى ورثته ، فوقع بأن يدفع أربعة آلاف درهم ، لكل من قتل من الأجناد في وقعة وخلف أطفالاً فلا يحمو كاتب الجيش اسمه من الديوان ، ويستمر رزقه على من خلفه من بعده (محمد ا.، 1302م، صفحة 196)، وأن رواتب موظفي الدولة العاملين في الإدارات المدنية من أصحاب المناصب العليا، والكتاب، وموظفي البلاط كانت مجزية وتمكنهم من العيش برفاهية .

وقد وردت إشارات عن شمول فئات أخرى من أبناء المجتمع الساساني بالرواتب الشهرية، فيذكر ان الملك أردشير الأول قد أوصى ابنه سابور الأول "واجعل عليك للفقراء كل شهر راتباً لا تجخل به" (اردشير، أقوال متفرقة، جمع وتحقيق: احسان عباس، د.ت، الصفحات 114-115). كما خصصت رواتب لبطانة الملك وخاصة، وللأيتام والأرامل، والحكماء وأهل العلم (محمد ا.، 1970، صفحة 134) .

ومما لاشك فيه إن رواتب موظفي الإدارة والجند كانت تستنفذ جزءاً كبيراً من دخل الدولة ، فقد أشرت لنا المصادر حالات عديدة أعلنت فيها الخزائنة عجزها عن دفع تلك الرواتب ، ففي عهد الملك بلاش (484-488م) كانت أموال الخزينة لا تكفي لدفع رواتب الجند (الحسين ز.، تاريخ مردم إيران أز إسلام كشمكش باقدرتها، 1381هـ، صفحة 223)، وفي بداية عهد كسرى انوشروان أعلنت الخزينة عجزها عن دفع الرواتب (طه، 1954م، صفحة 163)، وكانت مثل هذه الحالات تعالج بالاقتراض من أموال بيوت النيران أو من التجار والأغنياء على سبيل المرابحة (حسن، 2002م، صفحة 61) .

كان هناك تأثير كبير لعجز دفع رواتب الجنود على استقرار الدولة الساسانية عندما كانت الدولة تواجه صعوبات مالية، كانت تجد صعوبة في دفع رواتب الجنود، مما أدى إلى تراجع الروح المعنوية بين الجنود وزيادة التمردات والانشقاقات، هذا الضعف في الجيش أثر سلباً على قدرة الدولة على الدفاع عن نفسها ضد الأعداء الخارجيين والمحافظة على النظام الداخلي مما كان سبباً في الازمات الداخلية.

2: المشاريع والخدمات العامة:

يبدو أن الملوك الساسانيين قد أدركوا أن الازدهار الاقتصادي هو أهم الركائز التي تحقق مشروعهم السياسي بإقامة دولة قوية تفرض سطوتها على المنطقة ، ولهذا فقد أظهروا عناية بالغةً في إنشاء البنى التحتية ، والمشاريع الخدمية التي يتركز عليها البناء الاقتصادي للدولة، وعلى هذا فقد شهد القطاع الزراعي خطوات واسعة في مجال العمران ، والاهتمام بمشاريع الري، من خلال اقامة السدود و القنوات، وشق الترع والجداول والأنهار، واستصلاح الأراضي، كما وضعت الدولة الساسانية أنظمة عادلة لتوزيع المياه على المزارعين مستعينين بالنواظم والسدود من قبل موظفين حكوميين (احمد س.، 1945م، الصفحات 203-204)، لقد أنفقت الدولة أموالاً طائلة على بناء المدن ، ويبدو أنها كانت إحدى سمات العصر الساساني

وقد أشرت لنا الحوادث التاريخية أن الإنفاق الحكومي على مشاريع القطاع الزراعي كان ضمن البرنامج السياسي لمعظم الملوك الساسانيين، فيذكر صاحب كتاب نهاية الارب عند حديثه عن أعمال الملك أردشير الأول أن يفرد لها عنوان (تدبيره في بناء المدن) ، وقد أشار فيه إلى أن سبب إقدام هذا الملك على بناء المدن هو ليكثر رعيته ، ويعمر البلاد ، ويتسع سلطانه ، ويبقى له في الغابرين ذكره وآثاره ، وهو ما ذكره اردشير نفسه بقوله:(إنما أبنى المدن لينتفع من يكون بعدي ... وفيها مأمّن للرعايا ، ويتم ذكر لنا باقي ، وفخرنا في حياتنا) ،فكان من سيرة الملك أردشير بن بابك (224 -241م) انه كان يرسل ثقافته إلى أنحاء الدولة فإن بلغه أن أرضاً ساءت حال أهلها أمر أن ينقص من خراجها بقدر ما يقوي أهلها ، ويأمر لهم بالبذور، ويجري لهم الأنهار (كي، 1954م، صفحة 271) .

أما ابنه الملك سابور الأول (241- 272 م)، فمن أهم إنجازاته العمرانية بناء سد على نهر الكارون يسمى شاذروان تستر (دجيل، بلا.ت، الصفحات 164-167)، كما تحملت خزينة الدولة الإنفاق على مشاريع خدمية أخرى، فيذكر إن الملك سابور الثاني (310-379م) قد أمر ببناء جسر خدمي ثانٍ على نهر دجلة قرب قصره بالمداين ليكون أحدهما للذهاب والآخر للإياب (داود، 1960م، صفحة 48)، ويذكر أن الملك بهرام الخامس (420 - 438م) قد غنم من غزواته في المشرق الف ومئة وستون قنطاراً من الدراهم، وقد أنفق قسماً كبيراً منها في عمارة القناطر والربط والخانات، وأمر بمساعدة من قصر في الإنفاق على أرضه من أموال خزينة الدولة، ووزع ألف حمل من القمح برسم البذار (محمد ا.، 1970، الصفحات 94-105)، وأمر بإطلاق الأموال لزراعة ثلاثة بساتين في إحدى نواحي مدينة أردشير خُزّه في كل منها اثنتي عشر ألف شجرة (دياكونوف، 1385هـ، صفحة 316).

ويبدو أن الظروف السياسية والحروب مع البيزنطيين قد تركت آثاراً سلبية على المشاريع الخدمية والاقتصادية، فقد تعرّض الكثير من القرى ومشاريع الري والسدود إلى التدمير مما أدى إلى حصول أزمات داخلية، كما كان الساسانيون يلجأون إلى تدميرها أحياناً، واغراق الأراضي الزراعية كجزء من الإجراءات الدفاعية لعرقلة تقدم الجيوش البيزنطية، مثلما حصل في حملة (ماك، أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديبالي، ترجمة: صالح احمد العلي، وعلي محمد المياح، 1984م، صفحة 230) الإمبراطور (جوليان) (ل.، 1951م، صفحة 77)، كما تضررت مشاريع الري وانهدام الجسور والقناطر وتوقفت الزراعة خلال الحرب الأهلية، والصراع على العرش بين هرمز الثالث (457-459م)، وفيروز الأول (459-484م) أبناء الملك يزيدجرد الثاني (438-457م) (داود، 1960م، صفحة 106)، ثم إن الظروف السياسية التي رافقت ظهور الديانة المزدكية، لاسيما عزل الملك قباذ الأول، واستعادة عرشه بمساعدة الهياطلة قد تركت آثارها السلبية على النشاط الزراعي، وإدامة مشاريع الري، فأهملت السدود على دجلة سنين طويلة، ونتج عن ذلك إن حدث بثق كبير جنوب مدينة كسكر (الدين، 2010م، صفحة 461)، وقد أدى إهمال إصلاحها إلى إغراق مساحات واسعة من الأراضي الزراعية العامرة، فلما تولى ابنه الملك كسرى انوشروان (531-579م) أمر بسد ذلك البثق، ورممت السدود، وعادت تلك الأراضي إلى حالها الأول، ويبدو أن عهد الملك كسرى انوشروان كان الأكثر إنفاقاً على المشاريع الخدمية والزراعية، وقد أنفقت على هذه المشاريع أموالاً كبيرة، وقد أشار الملك كسرى انوشروان إلى هذا بقوله "فمن الإحسان إلى المقاتلة أن أرفق بأهل الخراج، وأعمر بلادهم" (مسكويه، 2002، صفحة 138)، فقد أشارت النصوص إلى عناية هذا الملك بالقطاع الزراعي، وتهيئة أسباب تطوره، فقد أمر بكري الأنهار، وحفر القني وإنشاء الجسور والقناطر، وترميم ما خرب منها، واستصلاح الأراضي البور وكان كسرى انوشروان ينفق من خزينة الدولة على استصلاح الأراضي البور والاستصلاح التي لا وارث لها، وإنشاء شبكة واسعة من القنوات الجديدة على وفق طراز هندسي حيث يقسم المياه الجارية إلى المدينة (ماك، أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديبالي، ترجمة: صالح احمد العلي، وعلي محمد المياح، 1984م، صفحة 433)، وأقيمت في عهده بعض المشاريع الإروائية الكبيرة ومنها إنشاء قناة القاطول الكسروي، وهو نهر مغذي يأخذ مياهه من نهر دجلة في نواحي سامراء ويصب في النهرين (ماك، أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديبالي، ترجمة: صالح احمد العلي، وعلي محمد المياح، 1984م، الصفحات 251-252)، كما أمر بتسليخ الفلاحين (مسكويه، 2002، صفحة 129)، وتوزيع البذور والماشية عليهم (طه، 1954م، صفحة 97)، وفي عهد كسرى ابرويز (590-628م / 7هـ) حدثت بثوق كثيرة في نهري دجلة والفرات أثر زيادة مياه النهرين سنة 628م، وحضر كسرى بنفسه لسد تلك البثوق (كي، 1954م، صفحة 44)، كما أسرفوا في بناء بيوت النيران، ولاسيما الملك كسرى ابرويز الذي أمر ببناء بيوت النيران في أنحاء الدولة وأقام فيها اثني عشر ألف هربذ لخدمتها، وقد ذكر أنه أنفق عليها من الأموال مالا يحصى، إلا أنه لم يتمكن من سدها، فأصبحت الأراضي التي غمرتها المياه بطيخة دائمة، وأمر الملك كسرى انوشروان ببناء المستشفيات (البيمارستانات) لاستقبال المرضى وإقامة الأطباء (يوسف، 1957م، صفحة 316)، كما بنيت دور للعدالة للنظر في شكاوى الناس، في حين حظيت طرق المواصلات ومراكز البريد باهتمام الملوك الساسانيين، فأنفقوا الأموال الكثيرة على شق الطرق لتسيير الجيوش، وقوافل التجارة (فارس، 1959م، صفحة 13).

ويتضح مما تقدم أنّ حجم الأموال التي أنفقت على إقامة البنى التحتية، والمشاريع الخدمية، وبناء المدن، كانت سبباً في حدوث أزمات مالية، لأن هذه المشاريع قد استهلكت جزءاً كبيراً من واردات الخزينة.

ثانياً : النفقات العسكرية وأثرها أن في الازمات الداخلية :

لقد ورث الساسانيون عن أسلافهم الاخمينيين ، والفريثيين الصراع العسكري مع الغرب ، حيث خاضوا حروباً طويلة ضد الرومان ، ومن بعدهم البيزنطيين ، وحروب اخرى لا تقل ضراوة في الشرق ضد الترك والهياطلة (طه، 1954م، الصفحات 93-94) وقد أخذت الحروب اهتمام الملوك وسخروا لها الإمكانيات المالية والعسكرية ، وما احتوت خزائنتهم من أموال ، ويشير قول اردشير الأول " لا سلطان إلا بالرجال ، ولا رجال إلا بالمال " (نصر، 1336هـ، صفحة 104) إلى هذا الأمر من خلال الربط بين هذه العناصر الثلاثة السلطان والرجال والمال يقول المستشرق (لوكهارت) " ان فارس في عصر الساسانيين كانت تنزف دماً ، منذ عهد طويل تموت به موتاً بطيئاً وذلك نتيجة كفاحها المتصل مع روما وبيزنطة" (ل، 1959م، صفحة 434) وكان كسرى ابرويز يقول : "إنما يقيم ملك الملوك بعد الله الأموال والجنود، وبخاصة ملك فارس الذي اكتنفت ببلاده أعداء فاعرة أفواهم لإنتقام ما في يده ، وليس يُقدر على كفهف عنها ، وردعهم عما يريدون من اختلاس ما يرومون اختلاسه منه ، إلا بالجنود الكثيرة والأسلحة ، والغدد المتكاملة ، ولا سبيل له إلى الكثير من الجنود والكثير مما يحتاج إليه إلا بكثرة الأموال ووفرته"، وهذا فيه إشارة وواضحة إلى النزف الدموي ، والاستنزاف الاقتصادي بسبب الإنفاق على بناء المؤسسة العسكرية ، وتهيئة الجيوش وتسخير كل إمكانيات الدولة الاقتصادية لهاو لقد كان الإنفاق الحكومي على المؤسسات العسكرية موزعاً على بايين هما:

1 : النفقات الاعتيادية:-

تشمل النفقات الاعتيادية توفير رواتب الجند وتجهيزات الجيش من الأسلحة، والمؤنة ، وأعلاف الدواب (طه، 1954م، صفحة 168) ،وقد أنفقت الدولة أموالاً كبيرة لإنشاء نظام دفاعي تمثل في إقامة الحصون والقلاع والأسوار المنيعة لتقوية الدفاعات الحدودية منها الامر الذي أدى الى استنزاف خزينة الدولة (كرستسن، ارثر ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مراجعة: عبد الوهاب عزام، 1957م، صفحة 196)، ثم اهتم الساسانيون ببناء الأنابير(مخازن) لخزن المؤن الأسلحة لتوزيعها على الحاميات العسكرية عند الحاجة (جواد، 1976م، الصفحات 640-641)، ويذكر أن الملك سابور الثاني(310-379م) وضع خطط دفاعية للحد من هجمات القبائل العربية ، بإقامة المسالح (حاميات عسكرية) على الحدود، وأن آخر مسالح الساسانيين كانت في مدينة الأنبار، كما أمر سابور الثاني بحفر الخندق المعروف بـ (خندق سابور) ليحول بين العرب ووصولهم الى المدن ، وقد أباح لحراس الحاميات التي وضعت على الخندق إقامة الأبنية ، وزراعة الأرض واستنابهم من دفع الخراج (الدين، 2010م، صفحة 36) ، ويبدو أن هذا الخندق قد ذاع صيته في تلك الحقبة فقد ورد نكره في كتاب (البندھش) البهلوي ، وأشار إلى أن العرب سيطروا على المنطقة إلى الخندق وبقوا فيها سنوات، إلى أن لاحقهم سابور الثاني، أما الملك فيروز بن يزدجرد (459 - 484م) فقد شيد سوراً بطول فرسخين ، في الناحية الشمالية من مدينة جرجان ليكون سداً يمنع القبائل التركية من التعرض للمدن الحدودية (القرشي، د.ت، صفحة 251).

ويبدو أن الساسانيين قد أنفقوا على بناء التحصينات الدفاعية أموالاً طائلة في عهد الملك كسرى انوشروان، وقد أشار الى ذلك في أحد أقواله "ثم سرحت لمرمة المدائن والحصون التي بخراسان، وجمع الأطعمة والأعلاف إليها ما يحتاج إليه الجند، وأمرتهم ان يكونوا على استعداد وحذر" (مسكويه، 2002، صفحة 138) ، ويعد (سد دريند) أو باب الأبواب من أعظم التحصينات التي أقامها هذا الملك، ليمنع هجمات القبائل الخزرية (علي ا.، 1999م، صفحة 61) ، ويمتد هذا السد أو الجدار على حافة البحر للسيطرة على مرور السفن، وقد أشار الحموي الى ذلك فذكر "وقد بني على حافتي البحر سور وجعل المدخل ملتوياً وعلى هذا الفم سلسلة ممدودة فلا مخرج للمركب ولا مدخل إلا ياذن ، وهذا السد من صخر ورصاص" ، ويبلغ طوله عشرين فرسخاً (الحسن، 1961م، صفحة 51)، ويبدو من الوصف حجم الأموال الطائلة التي أنفقت على بنائه.

أما في الحدود المواجهة للدولة البيزنطية فقد اهتمت الدولتين ببناء الحصون والقلاع لضبط الحدود ، ومراقبة تحركات كل منها الآخر، ويبدو أن هذا النشاط قد استنزف موارد الدولتين لذلك تضمنت معاهدة الصلح الموقعة عام 442م بان لا تقوم أي من الدولتين ببناء القلاع والاستحكامات الدفاعية في المناطق الحدودية ، وهكذا كانت الحروب العسكرية الطويلة التي خاضتها الدولة الساسانية قد استنزفت مواردها، إذ كان الإنفاق على إعداد الجيوش وتجهيزها ، وإقامة التحصينات الدفاعية يستهلك الجزء الأعظم من واردات الدولة ، وهو ما أشار إليه الملك قباذ الأول في جوابه على رسالة الإمبراطور البيزنطي جوستين الأول (518-527م) فكتب إليه "إن الإمبراطور لا يريد أن يدفع مصاريف الجيوش التي ترابط في تلك المناطق، ومنذ ذلك الوقت والى الآن تحملنا مبالغ طائلة للحفاظ

على الجيش في تلك المناطق ، وخلافاً لشروط الصلح معكم قمتم بتجهيز وتحصين مدينة دارا ، وقمتم ببناء قلعة مواجهة لنا ، وبسبب هذه الإجراءات حملتمونا مصاريف كبيرة لتجهيز جيشين ، الأول لوقف هجمات القبائل الخزرية المشتركة بيننا ، والثاني لمهاجمتكم " (بروكوبيوس، جنكهاي ايران وروم، ترجمه للفرسية، ، 1959م، الصفحات 81-82) ، وفي هذا النص يتوضح حجم الانفاق .

ويشير قول صاحب (نهاية الأرب) إلى حجم الإنفاق على تسيير الجيوش للقتال عند حديثه عن حملة الجيش الساساني على بلاد الترك فذكر أن الملك هرمز الرابع استدعى قائد الحملة بهرام جوبين " فسلطه على بيوت الأموال والسلاح " (مجهول، د.م، 1375هـ، صفحة 352).

2 : الغرامات الحربية (تعويضات الحروب): -

كان الساسانيون يضمنون معاهدات الصلح مع أعدائهم غرامات حربية أو ضرائب سنوية تدفع لهم مقابل إنهاء الحرب وعودة السلام ، نجد أنهم يضطرون إلى دفع مثل تلك الغرامات أو الضرائب عند تعرضهم إلى الهزيمة العسكرية ، فبعد أن تعرض الجيش الساساني إلى خسارة كبيرة أمام البيزنطيين ، اضطر الملك نرسي إلى عقد الصلح معهم سنة 298م مقابل تنازل عن خمس مقاطعات كانت تدر عليهم واردات مهمة (مرتضى، 1383هـ، صفحة 738) ، وكذلك تسببت الهزيمة العسكرية أمام الهياطلة سنة 484م التي سببها الملك فيروز الأول وخسر حياته وعدداً كبيراً من جنوده (داود، 1960م، صفحة 342) ، بفرض غرامة مالية سنوية يدفعها الساسانيون إلى ملك الهياطلة ، وقد ظل الساسانيون يدفعون هذه الضريبة التي تركت آثاراً سلبية على خزينة الدولة.

وتحملت الخزينة الساسانية نفقات أخرى شبيهة بالغراملات الحربية ، فقد كانوا يدفعون ، احياناً ، لملوك الحيرة خراج بعض المدن مقابل الخدمات التي يقدمها المناذرة ، ولاسيما في صد هجمات القبائل العربية، والاستعانة بهم في حروبهم ضد البيزنطيين ، فيذكر ان الملك قباذ الأول قد ارسل إلى ملك الحيرة الحارث بن عمرو الكندي ، وأمره أن يتولى حراسة الحدود ، فقال له الحارث لا أستطيع ضبط العرب الا بالمال والجنود ، واشترط عليه ان يمنحه جزءاً من خراج العراق ، فقبل بذلك قباذ (تيدور، 1338 ، صفحة 178) ، واستجد بهرام جوبين بالنعمان بن المنذر (585-613م) في حربه ضد كسرى ابرويز ، وكان النعمان قد اشترط عليه أن يمنحه نصف خراج كوئا ويبدو أن هذا الاتفاق لم يحصل بين الطرفين .

وكان الصراع على العرش والاستعانة بجيوش الدول المجاورة قد حمل خزينة الدولة نفقات إضافية ، فقد أشارت الروايات التاريخية إلى تنازل الملك فيروز عن مدينة الطالقان (النصيبي، د.ت، صفحة 442)، مقابل دعم الهياطلة له في استعادة العرش من أخيه هرمز (الدمشقي، 1992 م، صفحة 358)، وتنازل الملك قباذ الأول عن اقليم الصغد (لاسي، 1960م، صفحة 166) مع دفع ضريبة سنوية مقابل دعم الهياطلة لاستعادة عرشه ، إلا أن خزينة الدولة أعلنت عجزها عن دفع تلك الضريبة مما دفع الملك قباذ الأول (488-531م) إلى طلب الأموال من الإمبراطور البيزنطي انستاسيوس الاول (491- 518م) (كرستسن، ارثر ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مراجعة: عبد الوهاب عزام، 1957م، صفحة 338) ، ثم تكرر هذا عندما استعان الملك كسرى الثاني بالبيزنطيين لاستعادة عرشه من القائد بهرام جوبين (مجهول، د.م، 1375هـ، صفحة 436)، وفضلاً عن الأموال التي دفعها للجنود البيزنطيين الذين شاركوا معه في حربه فقد تنازل عن القسم الساساني من أرمينيا ، كما تخلى عن الضريبة السنوية التي كان البيزنطيون يدفعونها لهم (طه، 1954م، صفحة 209).

وكانت الحملات العسكرية في العهود كلها التي مرت بها الدولة الساسانية تفرض على الملك خروجه بنفسه على رأس الجيش كمعنى دنيوي وديني، وأن مسؤولية قيادة الجيش ولاسيما في المعارك الكبيرة كان يتولى مهمة القيام بها الملك بنفسه ، وبالتأكيد أن تلك القيادة لم تكن تخلو من مظاهر العظمة والفخامة ، فيذكر أنه عند خروج الملك للحرب يُحمل له عرش كبير بكامل أبهته وعظمته يوضع في قلب الجيش ليعطي أوامره ويحيط بالعرش خدمه وحاشيته وفرقة من الجنود الخالدين (هيرودوتس، 1887م، صفحة 83) مهمتها الدفاع عن الملك حتى الموت و يرافق الملك في خروجه للحرب أفراد أسرته وخدمه ومديرو قصره ، و يرافق طابور المسير الملكي العربات المقدسة واحدة للشمس والأخرى لمذابح النار (بيير، 2012م، صفحة 433) وعنده وصوله المكان المحدد يتوقف طابور المسيرة ، وتنصب الخيمة الملكية وعادة تكون في القلب أي في منتصف المعسكر اعتقاداً من الملك أن ذلك المكان هو الأكثر أماناً بعد ذلك تنصب خيام أتباعه من المخلصين كما اعتادوا أن يكونوا معه في القصر الملكي وهم في الغالب قادة الجيش وحكام الأقاليم ، والدخول الى الخيمة الملكية والاستيلاء عليها من الأعداء أو المعارضين يعني انهزام الملك والانتقال من السلطة إلى أخرى ،

وعند خروجه يرتدي ثيابه المرصعة بالذهب فيذكر أن شابور الثاني في إحدى حروبه مع الروم لبس بدلا من التاج رأس ماعز مذهبة ومرصعة بالأحجار الكريمة (بيير، 2012م، الصفحات 427-428) ، وأيضا القائد رستم عندما خرج لمحاربة العرب في معركة القادسية هبت عاصفة أقتلعت خيمته فالتجأ وخبأ نفسه تحت حمل بغل وفضحته رائحة (المسك) الذي كان يتعطر بها .

3- الغنائم :

لقد شكلت الغنائم التي حصل عليها الساسانيون مورداً مالياً مهماً لدفع الازمات الاقتصادية ولا يمكن إغفاله فنجد أن عظماء الدولة الذين شاركوا في عزل الملك كسرى ابرويز قد أشاروا في احتجاجهم على سوء سيرته بأنه اعتمد في جمع الأموال وملاء خزائنه على أموال الخراج ، وكان عليه ان يكسبها من بلاد أعدائه بقوة الخيل وأسنة الرماح، وقد استولى الملك كسرى الأول على غنائم وأموال وذخائر عند احتلاله لمدن بلاد الشام حيث أن الملك كسرى انوشروان قد توغل في الجزيرة واستولى على مدنها، ثم حلب حتى وصل إلى مدينة إنطاكية فأخذها واستولى على خزائنها (داود، 1960م، صفحة 253)، وحصل الساسانيون على غنائم أخرى في عهد كسرى انوشروان بعد احتلال اليمن، فيذكر أن (وهرز) قائد الجيش الساساني في اليمن ، قد أرسل كتاباً إلى الملك ذكر فيه " أنا استوليت على اليمن باسمك وطردنا الأحباش منها، وأرسلت الأموال التي استوليت عليها إليك" وغي عهد كسرى ابرويز حصل الساسانيون على أموال وغنائم كثيرة بعد احتلالهم لمدن بلاد الشام وبيت المقدس ، فقد ذكر إن ما أحصي من مال الصلح والغنائم في عهد كسرى ابرويز بلغ اربع ملايين بدره ذهب وعشرين ألف بدره فضة ، وجواهر وأمتعة كثيرة، وكانت الغنائم أحد اسباب الأزمات الداخلية ومثال على ذلك عندما استولى الساسانيون على خشبة الصليب كغنائم أدى ألى رد فعل قوي كاد يتسبب بسقوط العاصمة طيسفون.

الاستنتاجات

- ✓ لقد عرف الساسانيون بالتدبير المالي وكان له عدة موارد
- ✓ أشارت الأرقام الكبيرة في المصادر إلى حجم الواردات الكبيرة للدولة
- ✓ كان للدولة الساسانية مصادر متنوعة من الواردات وكذلك شكل النفاق عدة أوجه
- ✓ ساهمت طرق جمع الواردات مشاكل داخلية للدولة الساسانية
- ✓ شكل الانفاق المفرط صدع في الدولة الساسانية ومهد لازمات داخلية
- ✓ ساهمت عوامل كثيرة في الازمات المالية بسبب الانفاق غير المبرر

التوصيات:

عمل دراسات تتناول الجانب الحضاري والمؤسسي في الدولة الساسانية وعدم التركيز على الجانب الحربي

المصادر

- ل. بس ، (1951) م. (تاريخ الأمة الأرمنية. الموصل: مطبعة الإتحاد الجديدة.
- احمد ، ا. (2006) م. (المسالك والممالك ، جمع وتعليق :تيسير خلف .دمشق :التكوين للطباعة والنشر والتوزيع.
- احمد بس ، (1945) م. (وادي الفرات .بغداد :المعارف.
- اردشير ، ا.ب. (د.ت. (أقوال متفرقة، جمع وتحقيق :احسان عباس .بيروت :دار صادر.
- اردشير ، ا.ب. (د.ت. (أقوال متفرقة، جمع وتحقيق :احسان عباس .بيروت :دار صادر.
- اسماعيل ، ا. ، (ت.429هـ. (غرر السير المعروف بـ غرر اخبار ملوك الفرس وسيرهم .طهران، 1963م :مكتبة الاسدي.
- الحسن ، ا. ، (1961) م. (تاريخ سني ملوك الارض والانبياء عليهم الصلاة والسلام .بيروت :دار مكتبة الحياة.
- الحسين ، ا. ، (1966) م. (مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ط .بيروت :دار الأندلس للطباعة والنشر.
- الحسين ، ا. ، (1966) م. (مروج الذهب ومعادن الجوهر ، ط .بيروت :دار الأندلس للطباعة والنشر.
- الحسين ز. ك. (1378) هـ. (تاريخ ايران روزكاران اغاز تا سقوط سلطنة بهلوي .تهران :جاب خانة مهارت.
- الحسين ز. ك. (1381) هـ. (تاريخ مردم ايران أز إسلام كشمکش باقدرتها .تهران :مؤسسة انتشارات أمير كبير.
- الدمشقي ، ا. ب. (1992) م. (أخبار الدول وآثار الأول في التاريخ، تحقيق: فهمي سعد و أحمد حطيط ، ط .لبنان :عالم الكتب.
- الدين ، ا. ، (2010) م. (معجم البلدان ، ط .8بيروت :دار الفكر.
- الشيواني ، ا. ، (2004) م. (الكامل في التاريخ ، تحقيق :علي شيري .بيروت :دار احياء التراث العربي .
- العلان ، أ. (ع.2009) م. (فارس وبيزنطة، مط :، ط .لسوريا :دار مؤسسة رسلان للطباعة والنشر والتوزيع.
- الفراء ، ا. ، (1406) هـ. (الأحكام السلطانية، ط . 2قم :مكتبة الإعلام الإسلامي.
- القرشي ، ا. ، ، د.ت. (الاغاني ، تحقيق :سمير جابر .بيروت :دار الفكر .
- النصيبي ، ا. ح. ، د.ت. (صورة الارض، مكتبة الحياة .بيروت.
- بارت (1959) م. (الفن الإسلامي ببلاد فارس ، ترجمة :احمد عيسى ، فصل ضمن كتاب تراث فارس .القاهرة :مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- بروكلمان (1968) م. (كارل تاريخ الشعوب الاسلامية .بيروت :دار العلم للملايين.
- بروكوبيوس (1959) م. (جنكهاي ايران وروم، ترجمه للفارسية .طهران :احسان يارشاطر.
- بروكوبيوس (1959) م. (جنكهاي ايران وروم، ترجمه للفارسية ، طهران :احسان يارشاطر.
- بيير ، ب. ، (2012) م. (موسوعة تأريخ الإمبراطورية الفارسية من قورش الى الأسكندر ، ترجمة :بيترتي دانيلز وآخرون .بيروت :الدار العربية للموسوعات .
- تيدور ، ن. (1338) .تاريخ إيران و عربها دور زمان ساسانيان، جاب دوم، ترجمه عباس زرياب .تهران :بيروخشگاه، علوم انساني ومطالعت فرهنكي.
- جواد ، ع. ، (1976) م. (المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام ، ط .2بيروت :دار العلم للملايين.
- حسن ، ا. ، (2002) م. (تاريخ طبرستان، ترجمة:احمد محمد منادي .القاهرة :المجلس الاعلى للثقافة.
- حسين ، ا. ، (1407) هـ. (سياسة نامة، تحقيق :يوسف حسين بكار، ط .2الدوحة :دار الثقافة.
- حسين ، خ. ، (628) هـ. (شاهنشاهي ساساني، جاب أنجمن .تهران :آثار ومفاخر فرهنكي.
- داود ، ا. ، (1960) م. (الاحبار الطوال، تحقيق :عبد المنعم عامر، مراجعة جمال الدين الشيبان .القاهرة.

- دجيل، ع.، بلا. ت. (دائرة المعارف الإسلامية، ترجمة: أحمد الشناوي، وآخرون، مج. 9. مصر: مطبعة الاعتماد . دياكونوف 1385). هـ. (ميخائيل ميخائيلو تاريخ ايران باستان، ترجمه الى الفارسية: روجي ارياب .تهران: شركة الانتشارات العلمية والادبية.
- رياض، ا.، 2011). م. (تاريخ وحضارة ايران من عصور ما قبل التاريخ وحتى 350م. مصر: دار طيبة للطباعة.
- طه، ن. (1954). م. (دراسات في الشاهنامه .الاسكندرية: الدار المصرية للطباعة.
- عبدوس، ا. (1938). م. (الجهشياري الوزراء والكتاب، تحقيق: مصطفى السقا وآخرون .القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- علي، ا. ح. (1999). م. (دولة البلغار المسلمين في حوض الفولغا .عمان: دار الينابيع للنشر والتوزيع.
- علي، ن. (1982). م. (تطور نظام ملكية الأراضي في الاسلام) نموذج اراضي السودان، ط. I. لبنان: دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع.
- فارس، ا. ي. (1959). م. (فصل ضمن كتاب تراث فارس .القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- فتحي، س. (2013). م. (تاريخ الدول الساسانية، دار الفكر، ط. I. عمان.
- فيزهوفر (2009). م. (نيزف فارس القديمة 550ق.م -650م، ترجمة: محمد جديد، مراجعة: زياد مني .بيروت: شركة قدمس للنشر والتوزيع.
- كرستسن (1957). م. (ارثر ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مراجعة: عبد الوهاب عزلم .القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- كرستسن (1957). م. (ارثر ايران في عهد الساسانيين، ترجمة: يحيى الخشاب، مراجعة: عبد الوهاب عزلم .القاهرة: مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- كي، ل. (1954). م. (بلدان الخلافة الشرقية، ترجمة: بشير فرنسيس وكوركيس عواد .بغداد: مطبعة الرابطة.
- ل، ل. (1959). م. (فارس في نظر الغرب، ترجمة: السيد يعقوب بكر، فصل ضمن كتاب تراث فارس .القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- لاسي، ا. (1960). م. (جزيرة العرب قبل البعثة، ترجمة وتعليق: موسى علي الغول .عمان: المملكة الاردنية الهاشمية .
- ماك، ا. (1984). م. (أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديالى، ترجمة: صالح احمد العلي، وعلي محمد المياح .بغداد: المجمع العلمي العراقي .
- ماك، ا. (1984). م. (أطراف بغداد، تاريخ الاستيطان في سهول ديالى، ترجمة: صالح احمد العلي، وعلي محمد المياح .بغداد: المجمع العلمي العراقي .
- مجهول (م). د.م. 1375هـ. (نهاية الارب في اخبار الفرس والعرب، تصحيح: محمد تقي دانش بژوة، جاب انجمن اثار ومفاخر فرهنكي.
- محمد، ا.، (1970). (الشاهنامه، ترجمة: الفتح علي البنداري، تصحيح وتعليق، عبد الوهاب عزلم .طهران .
- محمد، ا. (1302). م. (مختصر كتاب البلدان .لیدن: مطبعة بريل.
- محمد، ا. (2000). م. (تاريخ ابن خلدون المسمى بكتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في ايام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من نوي السلطان الاكبر .بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- محمد، ا. ع. (1975). م. (الرتاج المرصد على كتاب الخراج، تحقيق: احمد الكبيسي، .بغداد: مطبعة الرشاد.
- مرتضى، ر. (1383). هـ. (تاريخ اجتماعي ايران .تهران: مؤسسة انتشارات مكاہ.

- ميخائيلو د. (1385 هـ). تاريخ ايران باستان ، ترجمه الى الفارسية :روحي ارباب .تهران :شركة الانتشارات العلمية والادبية.
- نصر ، ا.ق. (1336 هـ). تاريخ كزیده ، باهتمام :عبد الحسين نوائي .طهران :مطبعة الفردوسي .
- هيروودوتس (1887 م). تاريخ هيروودوتس، ترجمة :حميد أفندي .بيروت :مطبعة القديس جاور جيوس.
- يعقوب م. ،. (2002). تجارب الامم وتعاقب الهمم، تحقيق:سيد كسروي حسن .بيروت :دار الكتب العلمية.
- يوسف ، ا. (1957 م). (السعادة والاسعاد في السيرة الإنسانية، .طهران :ادشير وسبان دلمان بطبع رسيد.